Journal Of the Iraqia University (71-1) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

التحليل الجغرافي السياسي لظاهرة انتشار المخدرات في العراق

م.م. عذراء مجيد محمد سعيد
وزارة التربية مديرية تربية الكرخ الثانية

Geopolitical Analysis of the Phenomenon of Drug Spread in Iraq

Research submitted by
Assist Teacher Adhraa Majeed Mohammed Saeed
Ministry of Education - Directorate of Education of Karkh II
athramajed@ec.edu.iq

الملخص

تُعدّ ظاهرة انتشار المخدرات من أهم المشكلات التي باتت تهدد المجتمعات والدول على حدٍ سواء. يعد العراق حاليا من الدول التي باتت الظاهرة تهدد مجتمعه بقيمه وتقاليده الموروثة؛ لذلك أتى البحث ليقدم تحليلا من وجهة نظر الجغرافيا السياسية للمشكلة وليقدم استراتيجية شاملة لمواجهة تداعيات الظاهرة . تطلب البحث أوّلاً: تحديد المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث ومشكلته لإثبات صحة الفرضيات انصرف البحث لتحليل أسباب انتشار الظاهرة وآليات انتشارها في العراق علاوة على تداعياتها / انعكاساتها على المجتمع والأمن الوطني للعراق. لمواجهة الظاهرة تبنى البحث استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة تلك المشكلة التي باتت تهدد الأمن الإنساني والمجتمعي للعراق. اعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي(تحليل القوة) والوظيفي والمقارن؛ لأنّها تتناسب وموضوع الدراسة و تحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها على الرغم من ان الظاهرة لازالت قيد التفاعل والاختبار، الدراسة توصلت ان هنالك استراتيجيات عدة – إذَا ما تم اعتمادها من قبل صناع القرار في العراق–يمكن ان تواجه الظاهرة وتحد من خطورتها.**الكلمات المفتاحية: التحليل الجغرافي، التحليل السياسي، انتشار المخدرات في العراق.**

Abstract

The phenomenon of drug spread is one of the most important problems that have become a threat to societies and countries alike. Iraq is currently one of the countries in which the phenomenon has become a threat to its society with its inherited values and traditions. Therefore, the research came to provide an analysis from the point of view of geopolitics of the problem and to provide a comprehensive strategy to confront the repercussions of the phenomenon. The research required first: defining the concepts related to the research topic and its problem to prove the validity of the hypotheses. The research was devoted to analyzing the causes of the spread of the phenomenon and the mechanisms of its spread in Iraq in addition to its repercussions / reflections on society and national security in Iraq. To confront the phenomenon, the research adopted a comprehensive national strategy to confront this problem that has become a threat to human and societal security in Iraq. The research relied on the historical, analytical (power analysis), functional and comparative approaches; Because it is consistent with the subject of the study and is possible to achieve its goals and answer its questions, although the phenomenon is still under interaction and testing now. The study concluded that there are several strategies - if adopted by decision makers in Iraq - that can confront the phenomenon and limit its danger.

Keywords: Geographical analysis, political analysis, the spread of drugs in Iraq.

المقدمة

تتعرض المجتمعات في أثناء الحروب وبعدها إلى العديد من الأزمات والمشاكل الخطيرة، ولعل من أخطر المشاكل في عالمنا المعاصر هي مشكلة التعاطي و الاتجار بالمخدرات إذْ أخذت تهدد كيان المجتمعات لما لها من تأثير سلبي على الفرد والمجتمع والدولة ولعل أخطر ما في تلك الظاهرة أنّها أصبحت عابرة للحدود شأنها شأن الإرهاب والجريمة المنظمة. تأثر العراق بهذه الموجة العابرة للحدود إذْ تجمعت عوامل داخلية

وخارجية لتسبب تفشي الظاهرة على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها العراق حاليا الا ان الظاهرة باتت في تصاعد وتنذر بمشاكل أُخرى تهدد ليس المجتمع العراقي فحسب بل أصبحت تهدد كيان الدولة برمته. بناء على ما تقدم أتت الدراسة لتُسهم إلى جانب دراسات أُخرى لتعالج المشكلة ولتقدم رؤية استراتيجية لمواجهتها بعد أن قدمت أسباب وآليات وتداعيات الظاهرة على العراق.

أولاً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الآتي: ماهي أسباب تفشي ظاهرة المخدرات وآليات انتشارها وتداعياتها السلبية في العراق. وهل يمكن مواجهة الظاهرة والحد من خطورتها.

ثانيا: فرضية البحث

١.جاءت فرضيه البحث كتابة إجابات أولية للتساؤلات التي طرحتها مشكلة البحث

٢. إنّ جرائم المخدرات لها أثر كبير في الجوانب الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية كافة وأيضاً الصحية.

٣. إنّ جرائم المخدرات قد تباينت من محافظة إلى أُخرى كما ان هناك عوامل تؤثر على هذا التباين.

٤. إنّ حدوث الغزو الأمريكي على العراق نتج عنه اضطرابات في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الأمنية كافه أدت إلى انتشار المخدرات داخل العراق.

٥. أيضاً هناك عوامل مهمة ساعدت على انتشار المخدرات في العراق منها البطالة – التفكك الاسري سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق ومحافظاته على حدٍ سواء.

ثالثا: حدود منطقة البحث:

مكانيا ينحصر إطار الدراسة بالعراق كونه وحدة جغرافية سياسية واحدة باستثناء محافظات أربيل والسليمانية ودهوك لعدم توافر الإحصاءات ذات الصلة بموضوع الدراسة.**خريطة (١)**

منطقة الدراسة

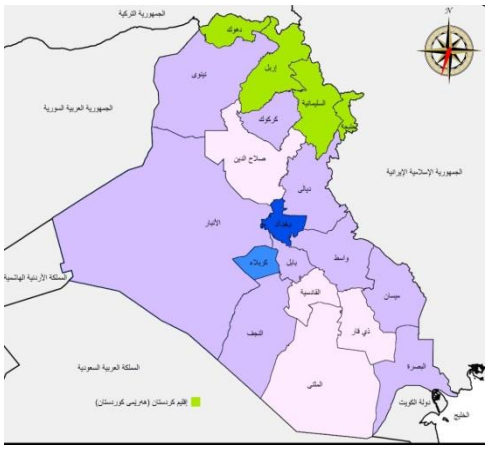

المصدر:https://www.pngegg.com/ar/png-zvdeb

رابعا: أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها–كونها–تبحث في ظاهرة تعد من أخطر الظواهر التي باتت تهدد المجتمعات ولاسيما المجتمع العراقي. كما أنّها تقدم رؤية ذات بعد جغرافي سياسي معاصر لتوضح المشكلة (أسبابها–آليات انتشارها–انعكاساتها) ولتضع استراتيجية شاملة لمواجهة آثارها السلبية.

خامسا: أهداف الدراسة

١. الحد من خطورة هذه الظاهرة التي أصبحت على مستويات دولية .

٢. اختلاف السياسات الدولية في مكافحاتها .

٣. القاء ضوء على الواقع الحالي لحجم هذه الظاهرة في العراق.

٤. إيجاد بعض الاستراتيجيات والمقترحات التي قد تُسهم في مكافحة هذه الظاهرة في العراق .

٥. بيان صور التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال .

٦. مساهمة مؤسسات الحكومية كافة على تطوير برامجها لمكافحة هذه المشكلة بشكل فعال.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمد البحث على مناهج علمية رصينة للتحقق من صحة الفرضيات وهي:

١. المنهج التاريخي: للولوج إلى تاريخ المشكلة في العراق لتوضيح مدتها الزمنية.

٢. المنهج الوظيفي: لتحديد الوظيفة التي تقوم بها الدولة للقضاء على الظاهرة أو للحد منها.

٣.المنهج المقارن: لتوضيح التباين المكاني للظاهرة بين المحافظات العراقية. وتوضيح أسبابه.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تضمنت خطة البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة. المباحث الثلاث الآتية:المبحث الأوّل: الإطار النظري" تحديد مفاهيم" أ-الجريمة. ب-المخدرات. ج- الإدمان. المبحث الثاني : التحليل الجغرافي السياسي لظاهرة انتشار المخدرات في العراق أ- الانتشار الجغرافي للظاهرة. ب-أسباب انتشار الظاهرة. ج- تداعيات انتشار الظاهرة. المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهه ظاهرة المخدرات في العراق أ-استراتيجية أمنية.ب-استراتيجية، دينية، ثقافيه. ج- استراتيجية اقتصادية. ت- استراتيجية إعلامية.

المبحث الأوّل: الإطار النظري للتحديد المفاهيم"

يتضمن البحث تحديد المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وأهم المفاهيم.

أ- **الجريمة**هي كل فعل ما قد نهى الله عنه، أي أنَّهُ ترك ما أمره الله به عصيانا، وان لها عقوبة شرعيه قد تكون عاجلة في الدنيا أو قد تكون أجله في يوم الآخرة (أبو زهرة،١٩٩٨، ٢٣) أي أنّها فعل ما نهى الله عنه و أنَّهُ عصيان لأوامر الله وقد زجر الله عنها العبد (البغدادي ١٩٨٩, ٢٨٥) أمّا في الاصطلاح القانوني فإنها تعني هي كل فعل فعل أو أنّها امتناع عن هذا الفعل قد يكون صادرا من فرد ينص عليه القانون وأيضاً يعاقب عليه (كرم, ١٩٨٧ ,١٦٥) أيضاً تختلف تعريفات الجريمة في الفقه الجنائية الا ان على الرغم من الاختلافات فإنَّ محورها قد يبقى واحداً هو فعل يعاقب عليه القانون وقد يكون مسؤولا عن هذا الفعل(السعدي, ١٩٧٦, ١٢٢) وان الجريمة هي عمل غير مشروع وأحيانا يهدد كيان الأمن وسلامة الأفراد في حالة جسمه أو عرضه أو أرض وأيضاً يهدد المجتمع وأيضاً مؤسساته والأنظمة الاقتصادية السياسية كما أنّها سلوك إنساني فردي غير مشروع وأنَّهُ صادر من إرادة لدى المجرم يفرض القانون عليه عقوبة جنائية الجدير بالذكر ان الجريمة تتسم بالآتي :-

١. أنّها سلوك إجرامي والآثار التي تترتب على الجريمة هي نتيجة الفعل الجاني.

٢. أنّها سلوك يصدر عن شخص له قابلية ويتوافر فيه الأهلية الكاملة لارتكاب الجريمة .

٣. إنّ هذا الجزء الذي يقره القانون وفق جريمته تتخذ صور عقوبة أو أخذ التدابير الأمنية اللازمة (الشاذلي ,١١,١٩٩٨) فتعد جغرافية الجريمة هي فرع من فروع الجغرافية الاجتماعية تدرس التنظيم المكاني من حيث انماطها المكانية والاختلافات الإقليمية ومنظومتها أي أنواع الجرائم ودراسة الأسباب والعوامل التي تُشير نحو تلك التنظيمات المكانية (العمر ,آخرون, ١٩٩٩, ١٨)

ب- **المخدرات**وطبقا للجنة الأمم المتحدة تعني مادة أو مستحضر قد يكون حاوي على مواد مسكنه أو منبهة وقد تسبب التعود والإدمان إذَا ما استعملت لأغراضها الصناعية أو الطبيعية وتؤثر في الإنسان نفسيا وجسميا ومن ثمَّ تضر المجتمع(الاصفر, ٢٠٠٥, ٩) عرفتها الموسوعة العربية :- أنّها ماده تضر بالإنسان وتسبب له فقدان الوعي وقد ينتهي بالوفاة(موسى, وآخرون, ٩,٢٠٠٥) إنّ المخدرات مواد مذهبة للعقل فيأتي على من يدمن عليها ويستعملها إلى الانحراف (الغريب ,٣٣,٢٠٠٦) وأنّها مواد كيميائية لذا تعد من العقاقير والمنشطات بينما يُعد الخمر من المخدرات (فتحي ,٢٠٠٤, ٢٣)أمّا التعريف العلمي للمخدرات:- أنّها مواد كيميائية قد تسبب النعاس والنوم وغياب تام للوعي قد يكون مصاحب لألم وهي كلمة اشتقت من خدره أي يعني مخدر (الراشد ,٢٠١٢, ١٧- ١٨)أمّا من حيث الجانب الطبي وفقا للتعريف المنظمة الصحة العالمية لسنه ١٩٦٤ هي أيضاً كل مادة قد تدخل لجسم الكائن الحي إذْ تعمل على تغيير وظائفه وتسبب أيضاً الاعتماد على العلاجات والعقاقير وهذا ما يسمى الإدمان . أي أنّها مواد تؤدي بمتعاطيها ومتداولها إلى سلوك غير سوي وهي مواد مذهبة للعقل فيأتي من يتناولها بسلوك منحرف ويؤدي إلى الإجرام وتؤثر على مستويات الإدراك وتؤثر على القدرة الشخصية على الحالة المزاجية لدى الفرد (القذافي ,١٩٩٠, ٢٥٨) أي أنّها مواد متنوعه لها خواص متعددة وقد يكون تعاطيها عن طريق الحقن، أو البلع، أو الشم، أو عن طريق تناولها بطرائق شتى.أمّا التعريف القانوني :- أنّها مجموعه من المواد المسببة للإدمان وقد تؤدي إلى تسمم في الجهاز العصبي وأيضاً قد يحظر زراعتها وتداولها أو صناعتها الا بأمر يجيزه القانون ويمنع استعمالها الا بواسطة تساعدهم في ان تكون مرخصة وهنا يطلق عليها بالعقاقير المعالجة للأشخاص المدمنين على تعاطي المخدرات.

خلصت معظم الدراسات العلمية والاجتماعية والقانونية إنّ المخدرات مادة لها قابلية على التأثير على العقل مسببة إدمان ويمكن تقسيمها على قسمين رئيسيين مخدرات طبيعية ومخدرات صناعية (عبد الغني, ٢٠٠٣, ٤٠)أي أنّها مادة تشكل خطرا على الأفراد وصحتهم وأنها قد تسمى بالعقاقير الخطرة (علي, ١٦٠,٢٠٠٠) فيما يعتقد علماء الاجتماع ان تأثير المخدرات في المجتمع سوف يؤدي إلى فقدان عنصر من عناصر البشرية التي لها دور في بناء المجتمع وإنهاء أيدي عاملة وعنصر من عناصر التنمية البشرية بالنسبة للمجتمع (عبد اللطيف, ١٩٩١ ,١٥).مما تجدر الإشارة إليْه ان لهذه المخدرات أنواع عديده منها إنتاجية ومصدرها طبيعي أي من أصل نباتي سواء أكانت هذه النباتات برية أو من دون زراعتها تكون صناعية مستخلصة من المواد والنباتات الطبيعية ولكنها تكون أقوى وأكثر فتكاً بالفرد مثل المورفين والكوكايين (مثاقبة,٢٠٠٧, ٢٢) وإنَّ هذه المشكلة أو إدمانها قد عدّت المشكلات الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير في المجتمع وأفراده وقد يترتب عليها الكثير من المشاكل الصحية، والنفسية والاجتماعية، والاقتصادية على حدٍ سواء

ت) الإدمان وعرفت هيئة الصحة العالمية مفهوم الإدمان بأنَّهُ الحالة النفسية، أو العضوية؛ إذْ تنتج عنها تفاعلات جسم الكائن الحي مع مادة أو العقار ويظهر له سلوكاً هو الرغبة الملحة والدائمة لاستعمال العقار وأيضاً الرغبة بالتخلص من الآثار المزعجة والنفسية التي يعيشها فضلا عن أنَّهُ يدمن أكثر من مادة (الدمرداش,٢,١٩٨٢). وأيضاً إدمان المخدرات تتضمن حالة من التسمم المزمن الدائمي وذات الأثر المدمر الضار في الفرد وصحته (سليماني ,٢٠١٢, ٤٥) وأيضاً عرف المفهوم في علم النفس وفي المعجم أنَّهُ الاعتماد على الآثار العقار مع وجود طلب لزياده جرعاته ويؤدي إلى وصول الفرد إلى حالة التوتر ويهيئ الفرص لتعاطي العقار المدمن عليه (النجمي, ٢٠٠٤) إذْ يصبح المخدر الشغل الشاغر للشخص المدمن من أجل تعاطيه والحصول عليه بشتى الطرائق وهناك نوعان من الاعتماد عليه يكون نفسي وعضوي(عبد الحميد, ١٩٩٣, ١٥-١٤)

من الناحية العلمية هي مادة مخدرة أياً كانت تحول الشخص المتعاطي ذا نواحي نفسية، أو جسدية، أو الاثنين معا ينتج عنها بعض التصرفات والسلوكيات قد لا تكون اجتماعية ولا أخلاقية داخل المدن (الغريب, ٢٠٠٦, ٤٢) وإنَّ الشخص المدمن يشعر أحيانا باضطرابات نفسية وجسمية وضرورة تناول جرعة من المادة التي تم التعود عليها في حياته (البدانية،٨٠,٢٠٠٦) ويظهر لدى الشخص المدمن آثار الانحرافات أُخرى تترجم على شكل اضطراب نفسي وعقلي يخلق لديه عدوانية اتجاه الأفراد الآخرين وأحيانا قد تصل بالأفراد إلى وجود مرض نفسي عقلي يؤدي به إلى حالة الانتحار (الغريب ,٢٠٠٦ ,٢٨) وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنَّهُ حالة نفسية وجسمية تبحث هذا التفاعل بحدوث بعض الاستجابات السلوكية أي أنّها تضمن معنى الجيد أو القهرة الذاتي للمدمن في تناول وأخذ الدواء بشكل متقطع أو مستمر (حجازي, ١٩٩٢, ٢٦) يعد خبراء القانون ان الإدمان على بعض المواد المخدرة ويُعد مشكلة قانونية سواء أكانوا أفراد متعاطين أو تجار قد يؤدي ذلك إلى اصطدامهم بقوانين المجتمع وضياع وتعطيل العمل في الدولة الجدير بالذكر ان القانون العراقي ينظَر إلى الشخص المتعاطي المتاجر فيها أنَّهُ مجرم في حق المجتمع وليس فقط قانونيا وإنما يشمل الجوانب سياسية اقتصادية ونفسية وهذه العوامل العديدة المسؤولة عن الإدمان قد تكون فسيولوجية وأسرية ونفسية ودينية وأيضاً إعلامية (الزراد ,٢٠٠٩ ,٢٩ -٣٠)

المبحث الثاني: التحليل الجغرافي السياسي لظاهرة انتشار المخدرات في العراق

لا شك أنّ لكل ظاهرة , أسباب تؤدي إلى انتشارها, وبالتوازي مع ذلك هنالك آليات / وسائل تساعد على انتشار أو اتساع النطاق الجغرافي الاجتماعي للظاهرة ومن ثمَّ وكمحصلة فإنَّ للظاهرة تداعيات . بناء على ماتقدم يتناول البحث :-

أ)الانتشار الجغرافي للظاهرة ب)أسباب انتشار الظاهرة ج)تداعيات انتشار الظاهرة

أ) الانتشار الجغرافي للظاهرة :ترتبط أي ظاهرة بمكان وزمان أو مدة محددة شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة أُخرى .بالنسبة للعراق فإنَّ الظاهرة وان كانت دخيلة على المجتمع العراقي فأنها بدأت في الانتشار تدريجياً لتغطي كامل جغرافيتهُ السياسية .فقبل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لا تكاد الظاهرة واضحة إذْ انحصرت على عدد من التجار وأعداد قليلة جدا. بيد ان الفراغ الأمني الذي حدث بعد الغزو الأمريكي وما أعقبهُ من أحداث تسبب في دخول المواد المخدرة إلى العراق ومن ثم انتشارها بشكل تدريجي لتهدد المجتمع العراقي ... ومما يزيد من خطورة ذلك هو تنامي الظاهرة بشكل ملحوظ علاوة على ان العراق أصبح ممراً لعبور تلك التجارة إلى دول أُخرى. بحسب بيانات المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية أنّ المتعاطين للمواد المخدرة في العراق بالفترة من ١-١ -٢٠٢٤ ولغاية ٣١-٨-٢٠٢٤ بلغ (٣٩٨٥ الف) بلغ مجموع الذكور منهم (٣٨٨٦)الف فيما بلغ عدد الاناث (٩٩) يُنظَر جدول (١)جدول (١) **المتعاطين للمواد المخدرة للفترة من ٢٠٢٤/١/١ ولغاية ٢٠٢٤/٨/٣١**

ت	المديريات	ذكور	اناث	المجموع

١	التحقيقات الخاصة	٤	٠	٤
٢	بغداد الكرخ	٤٨٢	١٣	٤٩٥
٣	بغداد الرصافة	٧٢٥	٣١	٧٥٦
٤	المثنى	٩٤	٢	٩٦
٥	كربلاء المقدسة	١٢١	٣	١٢٤
٦	بابل	٣٩١	٤	٣٩٥
٧	النجف الاشرف	١٦٧	٤	١٧١
٨	ذي قار	٨٨	٠	٨٨
٩	ديالى	١٦٣	٤	١٦٧
١٠	البصرة	٥٧٢	١٨	٥٩٠
١١	صلاح الدين	٤١	٠	٤١
١٢	ميسان	٩٦	١	٩٧
١٣	واسط	١٠٣	٢	١٠٥
١٤	الانبار	٢٥٢	١	٢٥٣
١٥	الديوانية	٣٦٧	١٠	٣٧٧
١٦	كركوك	١٠٤	٦	١١٠
١٧	نينوى	١١٦	٠	١١٦
المجموع		٣٨٨٦	٩٩	٣٩٨٥

المصدر: وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.وبحسب بيانات ذات المديرية بلغ عدد الملقى القبض عليهم بجريمة التعاطي للمواد المخدرة للعام ٢٠٢٣ (٧٥٢٢ الف) بلغ عدد الذكور منهم(٧٤٣٩ الف) فيما بلغ عدد الاناث (٨٣). يُنظَر جدول رقم (٢)**جدول (٢) الملقى القبض عليهم بجريمة التعاطي للمواد المخدرة للعام ٢٠٢٣**

الملقى القبض عليهم بجريمة التعاطي للمواد المخدرة للعام ٢٠٢٣				
ت	المديريات	ذكور	اناث	المجموع
١	تحقيقات الخاصة	١	١	٢
٢	بغداد الكرخ	١٠٧٧	١٦	١٠٩٣
٣	بغداد الرصافة	١٣٦٨	٢١	١٣٨٩
٤	المثنى	٢٩٦	٠	٢٩٦
٥	كربلاء المقدسة	١٩٧	٠	١٩٧
٦	بابل	١١٤٧	٥	١١٥٢
٧	النجف الاشرف	٣٠٢	٤	٣٠٦
٨	ذي قار	٣٧٥	٢	٣٧٧
٩	ديالى	٢٤٧	٤	٢٥١
١٠	البصرة	٧١١	١٣	٧٢٤
١١	صلاح الدين	١٢٠	١	١٢١
١٢	ميسان	١٣٢	٠	١٣٢
١٣	واسط	٢٧٧	٣	٢٨٠

١٤	الانبار	٣٠٦	١	٣٠٧
١٥	الديوانية	٥٤٠	٤	٥٤٤
١٦	كركوك	٢٣٧	٨	٢٤٥
١٧	نينوى	١٠٦	٠	١٠٦
المجموع		٧٤٣٩	٨٣	٧٥٢٢

المصدر: وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية. بحسب بيانات وزارة العدل / دائرة الاصلاح العراقية / السجون /احصائية شهر تموز لسنة ٢٠٢٤ بلغ اعداد النزلاء والنزيلات المحكومين بقضايا المخدرات (التجار وتعاطي)(٥٤٦٥).بلغ عدد (التجار من الرجال)(١٣١٨٦) . فيما بلغ عدد النساء (١٩١).أمّا اعداد (المتعاطين من الرجال) بلغ(٢٠١٠).والنساء (٧٨) . يُنظَر جدول (٣)

جدول (٣)اعداد النزلاء المحكومين بقضايا المخدرات بحسب نوع الجريمة (تجارة وتعاطي)المخدرات لشهر تموز ٢٠٢٤

ت	القسم	تجارة المخدرات		تعاطي مخدرات		المجموع
		رجال	نساء	رجال	نساء	
١	الرصافة الأولى	٦٩	/	١٣٠	/	
٢	الرصافة الثانية	٨	/	٥٥	/	
٣	الرصافة الثالث	٢٢	/	/	/	
٤	الرصافة الرابعة	٢٣٧	/	١٢	/	
٥	الرصافة الخامسة	٢٦٣	/	١١	/	
٦	الرصافة السابعة	٧٣	/	٣٣	/	
٧	الرصافة/١٣	/	/	/	/	
٨	سجن النساء المركزي	/	٥٨	/	٣٣	
٩	سجن الحماية القصوى	٢٢	٤	/	/	
١٠	سجن العدالة ١	٤	/	/	/	
١١	سجن العدالة ٢	٢١٦	/	٤	/	
١٢	سجن التاجي المركزي	٤٢٢٠	/	٤٥٥	/	
١٣	سجن بغداد المركزي	٢٣٧٩	/	٧٣٢	/	
١٤	ردهة الكرخ	/	/	/	/	

١٥	سجن الكرخ المركزي	٥	/	٢	/	
١٦	سجن البصرة المركزي	٢٣٩٣	٤١	١٢٦	١٢	
١٧	سجن العمارة المركزي	٨١٠	/	٧٣	/	
١٨	سجن الناصرية الخفيفة	٦٢٨	٣٠	١١٦	١٠	
١٩	سجن الناصرية المركزي	٢٦	/	٥	/	
٢٠	سجن السماوة المركزي	٤٨٢	/	٥٦	٢	
٢١	سجن ديالى المركزي	١٤٩	٣	٤٣	٣	
٢٢	سجن بابل المركزي	١	/	/	/	
٢٣	سجن الحلة المركزي	٨٦٥	/	٦٥	/	
٢٤	سجن الحلة نساء	/	٥٥	/	١٨	
٢٥	سجن سوسة	٢٧٤	/	٩٢	/	
المجموع		١٣١٨٦	١٩١	٢٠١٠	٧٨	

المصدر: وزارة العدل ، دائرة الاصلاح العراقية

ب)أسباب انتشار الظاهرة : هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة في العراق وجود أسباب اجتماعية واقتصادية وأسرية ونفسية قد تكون أسباب أمنية عدم انضباط الأمن في الدولة أدى إلى انحراف بعض الأفراد عن المسار الصحيح وجرارهم من الواقع الذي يعيشون فيه ودخوله في شبكات خاصة لبيع هذه المواد كذلك وجود بعض المقاهي والكازينوهات مستغلين ضعف القانون في تجمعات من ممارسة كل العادات . هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة في العراق وجود أسباب اجتماعية، واقتصادية، وأسرية، ونفسية قد تكون أسباب أمنية عدم انضباط الأمن في الدولة أدى إلى انحراف بعض الأفراد عن المسار الصحيح وهروبهم من الواقع الذي يعيشون فيه ودخوله في شبكات خاصة لبيع هذه المواد كذلك وجود بعض المقاهي والكازينوهات مستغلين ضعف القانون في تجمعات من ممارسة كل العادات فضلا عن ذلك ضعف الرقابة والمتابعة من قبل الأهل، البطالة، الفراغ الذي يعيشوه الشباب، المشروبات الكحولية، ضعف السلطة، سهولة الحصول على المخدر وكذلك التصنيع المحلي للمواد المخدرة (مصطفى، ٢٠١٨) وقد اظهرت دراسة اعلنتها وزارة التربية العراقية ان أهم العوامل التي تساعد على انتشار المخدرات هو انخفاض المستويات التعليمية، وضعف فرص الحصول على العمل اللائق، وفقدان الثقة بالنفس، مما يدفع البعض إلى الإدمان هربا من الفقر والعوز (شرطة محافظة البصرة ، ٢٠١٧) بناء على ما تقدم , يقدم البحث تحليل للأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة في العراق:-

أوّلاً: العوامل الداخلية

العامل الاقتصادي

لعلى من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع الفرد نحو التعاطي المواد المخدرة والاتجار بها البطالة إذْ تعد أحد الأسباب المهمة والمؤثرة في انتشار هذه الظاهرة وبشكل كبير ولاسيما فئه الشباب الذين لديهم فرصة ورغبة في العمل لكن من دون جدوى إذْ عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة : يكون الفرد من دون عمل وفق سن معين إذْ يكون قادر على انجاز عمل ما وأيضاً بحسب الأمر الذي يعطى له وراغبا فيه (حسين ، ٢٠١٢ ،٨٣) إذْ عدّت هذه المشكلة مهمة في وقتنا الحاضر وقد ازدادت بشكل كبير بسبب زياده أعداد السكان ولاسيما في القطاعات الحكومية، و

الزراعية، والصناعية، والخدمية أدى إلى حدوث البطالة في فئه الشباب مما أدى إلى وجود وحدوث الجريمة في المحافظات العراقية كافة على حدٍ سواء وبدءاً من العاصمة بغداد إلى محافظات الوسطى، والجنوبية، و حتى الشمالية وفي الأقضية والنواحي أيضاً مما ساعد على وجود أجواء للجريمة نتيجة لتفشي البطالة فيها(الزيادي،٢٠١٥،٩٩)**جدول (٤) يوضح مؤشر معدل البطالة في العراق لمتوسط المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)**

الدولة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
العراق	١٣.٠	١٢.٩	١٤.١	١٦.٥	١٥.٥

المصدر(مجلس النواب دائرة البحوث والدراسات النيابية :قسم البحوث ,٢٠٢٤,ص ٤)يتبيّن من الجدول بلغت نسبة البطالة في عام ٢٠١٨ (١٣,٠) ثم انخفضت في عام ٢٠١٩ انخفاض طفيفاً بلغ (١٢,٩). ثم عادت النسبة الارتفاع لتبلغ (١٤,١) في عام ٢٠٢٠ . ثم واصلت نسبة البطالة بالارتفاع لتبلغ (١٦,٥) في عام ٢٠٢١.ثم انخفضت إلى (١٥,٥) في عام ٢٠٢٢ . نستخلص من تلك البيانات ان نسبة البطالة في العراق.

العامل الأمني يقصد به هنا (التدهور الأمني) إذْ أدت الاضطرابات الأمنية والصراعات التي حدثت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تفشي العديد من الجرائم, ومنها جريمة الاتجار والتعاطي للمواد المخدرة. إذْ أدى الفراغ الأمني الذي سببهُ الاحتلال الأمريكي إلى تنشيط عملية تهريب المواد المخدرة إلى العراق ليس هذا فحسب بل أصبح العراق ممراً وجسر لعبور المواد المخدرة إلى دول أُخرى.

العامل الديني (ضعف الوازع الديني) عُدّ العراق من الدول التي ظهرت فيها العديد من الديانات منها ما قد غلب عليه التاريخ وتلاشى ومنها مازال باقٍ , مما أعطى لمجتمعنا العراقي خصائص تميزهُ على باقي المجتمعات ولاسيما ذات الجوار الجغرافي، وأيضاً المنتشرة في العالم , أي ان مجتمعنا متعدد الأديان والتوجهات، والطوائف، وهناك في العراق أديان رئيسة إذْ يشكل الدين الإسلامي حوالي (٩٥٪) من مجموع سكان العراق و(٥٪) تتوزع ما بين المسيحية، والايزيدية، والصابئة وغيرها إذْ لم تمنع ارتكاب هذه الظاهرة لكن أغلب الديانات وخاصة الدين الإسلامي عمل على تحريم هذه الظواهر وان عدم توافر التنشئة الدينية الصحيحة منذ الصغر وابتعادهم عن الدين ولاسيما فئة الشباب والاتجاه نحو الالحاد أو الديانات الأُخرى ساعده على ضعف الوازع الديني داخل مجتمعنا مما تسبب في انتشار هذه الظاهرة الذي يعد جيوبوليتيك خطيراً على الدولة ومستقبلها لذا تعدد الديانات داخل المجتمع العراقي وضعفها في مواجهة هذه المشكلات سيدخل الدولة في صراعات عدة غير متوقعة.إنّ لهذه العوامل أثر في تعذيب وترهيب النفس الإنسانية وان الدين الإسلامي والأديان الأُخرى تهدف إلى التمسك بمبادئ دينها السامي ويهدف إلى تقليل الوقوع في الخطأ وترسم فكر واعي ومؤمن بهذه المعتقدات وسياسة بناءة للفرد من أجل عدم حدوث الجريمة(قماز ,٢٠٠٩) ان هذه النسبة تقل إذَا كان الوازع الديني قوي في مجتمعاتنا فالجانب الديني مؤثر في سلوك الأفراد .

العامل الاجتماعي تعد المخدرات آفات اجتماعية خطيرة ومؤثرة في المجتمع وعدم وجود ترابط وتكيف بين الأسرة وأفراد المجتمع قد أدى إلى حدوث تفكك أسري ونفسي لدى فئة الأفراد والمراهقين ولأنَّ الأسرة ومحيطها يكتسب الفرد منها جميع القيم التربوية والأخلاقية والسلوكية؛ لذلك فإنَّ وجود خلافات بين أفراد الأسرة والأبوين أو حدوث عنف في داخل الأسرة أو غياب أحد الوالدين قد أدى إلى عدم الاستقرار النفسي لدى الأفراد مما انعكس على تصرفاتهُ وسلوكهُ ومن ثم اللجوء إلى المخدرات (شعبان ,١٩٨٤) . وأيضاً رفقاء السوء وأساليب التربية غير الصحيحة في بعض أسر المجتمع العراقي وأيضاً التفرقة وعدم المساوة في التعامل بين ابنائهم وتأثير الاحياء السكنية, فالأسرة لها دور أساس ومهم في الحفاظ على أبنائها من السلوكيات التي تؤدي إلى الانحراف وكذلك تعاطي المخدرات إذْ إنَّ عليها المسؤولية الكبيرة والأولى في الحفاظ على أبنائها وتنشئتهم وإرشادهم وتوجيههم من خلال زرع الثقة في نفوسهم وأيضاً اتخاذ قرارات مبنية على حسن التدبير والاهتمام والتقدير وعدم التأثير بسلوك اصدقاء السوء من أجل اخضاعهم إلى تعاطي وإدمان المخدرات , وكلما كان للأسرة دور قوي على أبنائهم قل تأثير سلوك اصدقاء السوء على أبنائهم.إذَا التفكك الاسري أثر في حدوث الجرائم إذَا كان أحد الابوين متعاطي أو الرغبة الشديدة لدى بعض الأفراد في اشباع رغباتهم وبحسب الاستطلاع أو هناك مشاكل شخصية أو من أجل التقليل من حجم القلق النفسي لديهم وأيضاً الرغبة في تحقيق الاستقرار النفسي والجسدي لديهم وكذلك الرغبة في الانحراف مع اصدقاء السوء(المشرق,وآخرون،٢٠١١،٢٦) وللعامل الاجتماعي أيضاً دور مهم ومؤثر في حياه الفرد ووجود الجهل بين هؤلاء المتعاطين وأيضاً انخفاض مستويات التعليم والسهر خارج المنزل لوقت طويل ومرافقة اصدقاء السوء والجماعات والابتعاد عن الأسرة لوجود جماعات متخصصه لترويج هذه المخدرات(عبدالفتاح ، آخرون،٢٠٢٤ ،٢٦٨-٢٦٩) ومن ثمَّ فإنَّ ظاهرة المخدرات في العراق لم تأتِ من فراغ بل هناك جملة من العوامل التي اسهمت في انتشارها في العراق لذلك يجب على كل من الجهات الرسمية وغير الرسمية ان يكون لها دور حقيقي في القضاء على هذه الظاهرة وأيضاً تشريع القوانين الرادعة والصارمة لكل من يتاجر أو يسهل دخولها إلى العراق (الكندي ,٢٠١٨, ١-٢)

ثانيا: العوامل الخارجية :لكل ظاهرة عوامل خارجية تُساهم في اتساع انتشارها. ولعل أهم العوامل الخارجية التي ساهمت في انتشار ظاهرة المخدرات في العراق هي الجوار الجغرافي للعراق إذْ تعددت مسارات دخول المواد المخدرة من الخارج .

١-تعدد مسارات دخول المواد المخدرة من الخارج : تشير الخريطة الجغرافية السياسية للعراق إلى أنَّهُ مجاور لست دول (الكويت, السعودية, سوريا, الأردن, إيران, تركيا) أي ان لهذه الدول أثر في مسار دخول وخروج وتصدير واستيراد المخدرات عن طريق اراضي وحدود العراق وهناك العديد من المسارات لدخولها(كاظم،٢٠٢٢،٧)

أ) الحدود الجغرافية بين العراق وكلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت .

– الحدود الجغرافية السياسية عن طريق محافظة البصرة عبر منطقة السيبة التابعة لشط العرب وأيضاً تقع على شط العرب يفصلها عن إيران ١٥٠ متر / طريق بدرة وجصان في محافظة واسط إذْ تدخل من إيران إلى العراق عبر هذه الطرق .

– محافظة ميسان: هناك ثلاث مسارات فرعية, الأوَّل/ طريق العظيم إلى ناحية المشرح ومنها إلى العمارة / و طريق هور الحويزة إلى قلعة صالح حتى نهر العز ومنها إلى الجبايش حتى ذي قار والثالث هور ام نعاج ومنها إلى قضاء الكحلاء أو إلى قلعة صالح .

– محافظة ديالى: كما يتم تهريب المخدرات من إيران عن طريق منطقة خزينة في محافظة ديالى باتجاهين، الأوَّل نحو إقليم كردستان العراق، ثم تركيا، ثم أوربا والثاني نحو الموصل بأتجاه سوريا.

ب)الحدود الجغرافية السياسية بين العراق والمملكة العربية السعودية تتم عملية التهريب عبر:قضاء الرطبة: إذْ يطل ويجاور كلا من الأردن، وسوريا، والسعودية، وبعض النواحي والقرى الحدودية والدولية ومن ثم ناحية الرحالية وأيضاً إلى بحيرة الرزازة

–قضاء القائم :–وفيه منفذ حدودي مهم وهو خط ناقل مستغلين بعض الثغرات الأمنية التي قد تحدث فيه بسبب مناخ هذه المناطق.

الجدير بالذكر هناك من المسارات الأُخرى التي يتم عن طريقها انتشار هذا المواد ودخولها إلى اراضي العراق وزراعتها من دول (افغانستان, باكستان, إيران) وأيضاً وجود عوامل ساعدت في انتشارها.

٢– وسائل الاتصالات الحديثه والإعلام الملون إذْ كان لهذه الوسائل الأثر الكبير والمؤثر في الفرد ولاسيما على مستقبله كونه المتلقي لهذه الوسائل وتشمل جميع وسائل التواصل الاجتماعي , القنوات الفضائية الغربية والإعلام الغربي الهدام التي لا تتغاضى عن هذه الجريمة فحسب بل تحاول الايحاء إلى ان هذه المواد المخدرة تشعر الفرد بالقوة والنشوة والسعادة والهروب من مشاكل الواقع وتساعدهم على النسيان من خلال بث برامجها الهدامة(الجوهري، آخرون، ٢٠١١،٣٨٢)

ج) تداعيات انتشار هذه الظاهرة على العراق لاشك ان لظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات لها تداعيات وآثار على الدولة .وتشمل هذه الآثار أو التداعيات جوانب متعددة:(اجتماعية , واقتصادية, وصحية ,وامنية , وتعليمية) بناء على ماتقدم يقدم البحث تحليل لتلك الآثار. وفق الآتي :

١-**الآثار الاجتماعية** : يتبيّن لنا مجموعة من الآثار الناجمة عن سلوك المتعاطي والمدمن لعل اهمها يكون المدمن عاجز عن اقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين أهل، وقرابة، وجيران، والاصدقاء . بالنسبة للأب المتعاطي على سبيل المثال يتضح عجزهُ عن الايفاء بالحاجات الضرورية لأسرته بسبب عدم وجود دخل كافي لأنفاقهُ لسد حاجات الأسرة نتيجة لاقتناء المواد المخدرة التي يتعاطاها وهنا يصبح المدمن متمرد على قيمهُ الاجتماعية ويميل للانطواء والعزلة والرغبة لارتكاب الرذيلة والجرائم مما يصبح خطراً على استقرار المجتمع الذي يعيش فيه (الجوهري وآخرون ,٢٠١١, ٣٦٩–٣٧٠) وأيضاً تهدد سلامة البلد ومنظومته العلمية . وعدت مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات من المشكلات الاجتماعية و الشخصية في ان واحد. بسبب ظاهرة اقبال كثير من الشباب عليها من كلا الجنسين و بأعمار مختلفة وسبب ذلك في حرمان مجتمعنا العراقي من فئة الشباب المنتجين إذْ يكونوا في اوج قدراتهم البدنية على العمل والإنتاج , وأيضاً يكون هناك اضطراب للعلاقات الاجتماعية بين المدمن وأسرتهُ والمجتمع الذي يعيش فيه وأيضاً يشمل الضرر في نظرة المجتمع إلى عائلة المدمن ولا سيما يسبب في الطلاق والتفكك الأسري بسبب تناول المخدرات (صالح وآخرون,٢٠٢١, ١٥٨)وإنّ هذه الظاهرة السلبية سرقت من الشباب حاضرهم ومستقبلهم فهم مشغولون البال دائماً في البحث عن ذاتهُ فلا يمكن ان يجدها الا في اتعاطي المخدرات والسعي الدائم والزائف للحصول على السعادة التي قد لا تدوم سوى بضع من اللحظات ليعود مرة أُخرى كئيباً وخائفاً يخشى الحياة ويتمنى الموت وهي نقمة حقيقة جدا عانى منها المجتمع ولاسيما فئة الشباب علاوة على ذلك يمكن اجمال سلبيات الإدمان بالآتي :– يصبح المدمن قدوة سيئة من قبل أفراد أسرته والمجتمع، ولادة أطفال مشوهين ويحدث التفكك الأسري، الاختلال الأخلاقي والقيم السامية في المجتمع وبروز الجرائم بأنواعها من سرقة واغتصاب وطلاق وزنا وتعدد الزوجات (الرميح,٢٠٠٤, ٧)

٢-الآثار الاقتصادية : تتمثل آثارها في تزايد نسب البطالة والفقر وتدني في مستوى المعيشة بالنسبة للمجتمعات فضلا عما تتركهُ من آثار وضغوط كبيرة في مواكبة الحياة التي يعيشها المدمن وأيضاً عدم توافر فرص العمل مما أدى إلى وجود فراغ بين فئة الشباب وعدم قدرتهم على مواجهة متطلبات الحياة التي يحتاجونها واستمرار متطلبات ونزعتهُ الاستهلاكية(سعيد,٢٠١٠, ٢٧١) . وأيضاً من الآثار الاقتصادية العزوف عن العمل مما يسبب نقص في الدخل بالنسبة للمدمن فضلا عن تأثيرها على سوق العمل بسبب الأمراض الصحية التي يمر بها المتعاطي والخمول والتشتت الذهني الذي يصيبهم .ومن الآثار الاقتصادية الأُخرى تسبب تأخر التطور, وتراجع التنمية في الجوانب كافة, وكذلك ظهور الفقر والبطالة , والحاق الضرر بالدخل القومي بسبب المتاجرة بهذه المواد فضلا عن الحاق الضرر الاقتصادي بمعظم الاراضي التي كانت صالحة للإنتاج الزراعي وزراعتها بهذه المواد وانخفاض القدرات الإنتاجية بسبب صعوبات نفسية وصحية لدى المدمن وأيضاً هدر بالمال العام بسبب ماتنفقهُ الدولة لعلاج واصلاح أوضاع المدمنين في العراق(الهاشمي ,٢٠٠٢, ٧)

٣-الآثار الصحية: من المنظور الصحي فإنَّ تناول المخدرات بشكل مستمر يؤثر على أجهزة الجسم ولاسيما الجهاز العصبي المركزي للشخص مما يسبب فقدان للوعي والشعور بالغثيان والخمول مما يسبب خطورة على الجسم واجهزتهُ لاسيما أمراض القلب، وضغط الدم، وتلف الكبد، وكذلك يؤثر على النشاطات الجنسية مما يسبب في تقليل ادائهُ الجنسي، وسبب رئيس لأمراض السرطان وتلف في خلايا الدماغ سببهُ إدمان المخدرات (البار,٢٠٠٩, ١٦٣) وأيضاً يصاحبهُ فقدان الشهية للطعام، والهزل، والضعف، والنحافة مصحوب باصفرار الوجه أو سوادهُ، وقلة في مقاومة الأمراض وقلة في النشاطات الحيوية كافة، وأيضاً صداع مزمن واحمرار حول العين والإصابة بنوبات الصداع وعيوبا خلقية لدى أطفالهم ولاسيما حديثي الولادة، وأيضاً القلق والتوتر ويصاحبهم ظهور الأمراض العصبية (اليوسف,٢٠٠٦). إذْ لها آثار كبيرة على صحة الفرد وعواقب وخيمة تؤدي أحياناً إلى الموت تصل سنوياً إلى (٢٠٠,٠٠٠) شخص في معظم العالم (المهندي ,٢٠١٣, ١١١) وتظهر بيانات المستشفيات في منطقة الدراسة وجود حالات مختلفة لما ذكرهُ البحث من حالات أدت إلى العديد من الوفيات بيد ان الدراسة لم تحصل على بيانات دقيقة لحالات الوفاة جراء تعاطي المواد المخدرة لعدم وجود إحصاء دقيق في المشافي والمراكز الطبية المتخصصة في معالجة المتعاطين والمدمنين.

٤-الآثار الأمنية: هنا يهتز الكيان السياسي والأمني لأي دولة إذَا لم تكن في مقدورها بسط سيطرتها ونفوذها على أقاليمها وأراضيها. ولقد تعرضت معظم المجتمعات البشرية عبر مراحلها التاريخية إلى العديد من الكوارث والأزمات التي أثرت على مختلف الظواهر البشرية، والاجتماعية، والسلوك الإنساني، وتعد ظاهرة المخدرات من الظواهر والمشاكل التي كانت ومانزال تعاني منها معظم المجتمعات وان العراق في السنوات الأخيرة شهد رواجاً لظاهرة المخدرات بحسب ما أوردتهُ التقارير الأمنية المتنوعة إذْ إنَّ اضرار المخدرات لا ينحصر تأثيرها السلبي فقط على صحة الفرد ومحيط أسرتهُ واصدقائهُ بل قد تطال المجتمع بأسرهُ وفي جوانبهُ الأمنية والاقتصادية والاجتماعية كافة مثل قوع الحوادث والاصابات تسبب الوفاة نتيجة قيادة المركبات بسرعة جنونية لفعل تأثير المخدرات إذْ تؤثر المخدرات وتساعد الفرد في ارتكاب كثير من الانحرافات السلوكية والجرائم بكل صورها وأنواعها مما يؤثر على أمن واستقرار البلاد وخاصة للحصول على المخدرات كما ان الحركات الانفصالية في الإعلام أيضاً تغذيها أرباح المخدرات و مهربو المخدرات وحتى المتاجرون فيها إذْ إنَّهُ ليس لديهم عقيدة و لاينتمون لدين معين وليس لديهم وطن، وهدفهم الكسب المادي غير المشروع من أموال المخدرات حتى لو كان على حساب أسرهم، وأنفسهم، وأطانهم وأيضاً شعوبهم مقابل تهريب ومرور المخدرات إذْ إنهم لا يتوانون عن إعطاء المعلومات لأعداء دولهم مما يجعلهم فريسة سهلة كمتعاطين ومهربين للمخدرات (المهندي,٢٠١٣, ١٠٦). على سبيل المثال لا للحصر وجود علاقة طردية بين عدد السكان وجرائم المخدرات فكلما زاد حجم السكان ارتفعت نسب الجريمة ففي محافظة الانبار يتبيّن لنا ومن خلال الوحدات الإدارية ذات الحجم السكاني الكبير إذْ سجلت أعلى نسب للمخدرات ولفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ ومقارنة بنسب السكان للوحدات الإدارية ونسبة الجرائم والمخدرات للوحدات نفسها يتبيّن من جدول ٥ وشكل ١**جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي لحجم السكان وجرائم المخدرات بحسب الاقضية في محافظة الانبار للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)**

الاقضية	عدد السكان	نسبة السكان %	عدد الجرائم	نسبة الجرائم
الرمادي	٥٢٦,٤٩٣	٢٥.١	٣٢٨	١٦.٥
الفلوجة	٤٥٢,٣٤٧	٢١.٦	٣١٨	١٦
هيت	٢٠٠,٨٨٣	٩.٦	١٩٤	١٠
حديثة	١٢٢,٩٢٣	٥.٨	١٠٧	٥.٤

عنة	٣٦,٨٧١	١.٧	٢٨	١.٤
راوه	٢٧,٨١٥	١.٣	٢٦	١.٣
القائم	٢١١,٦١٠	١٠.١	٢٩٦	١٥
الرطبة	٥٤,٩٦٥	٢.٦	٣٥٧	١٨
العامرية	١٢٦,٤٢٦	٦	١٣٧	٧
الحبانية	١٦٦,٤٨٣	٧.٩	١٢٩	٦.٥
الكرمة	١٦٣,٧٦٤	٧.٨	٥٧	٢.٨
المجموع	٢,٠٩٠,٥٨٧	٪٩٩.٥	١٩٧٧	٪٩٩.٩

المصدر: هبة غازي عبود الكربولي، التحليل المكاني لجرائم المخدرات في محافظة الانبار، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٢٣ نقلا عن:

١)جمهورية العراق , وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء مديرية احصاء الانبار , بيانات السكان لعام ٢٠٢٢, بيانات غير منشورة

٢)جمهورية العراق ,وزارة الداخلية وكانت الوزارة لشؤون الشرطة المديرية العامة لشؤون المخدرات والمخدرات العقلية محافظة الانبار بيانات غير منشورة ٢٠٢٢

شكل (١) التوزيع النسبي لحجم السكان وجرائم المخدرات بحسب الاقضية في محافظة الانبار للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

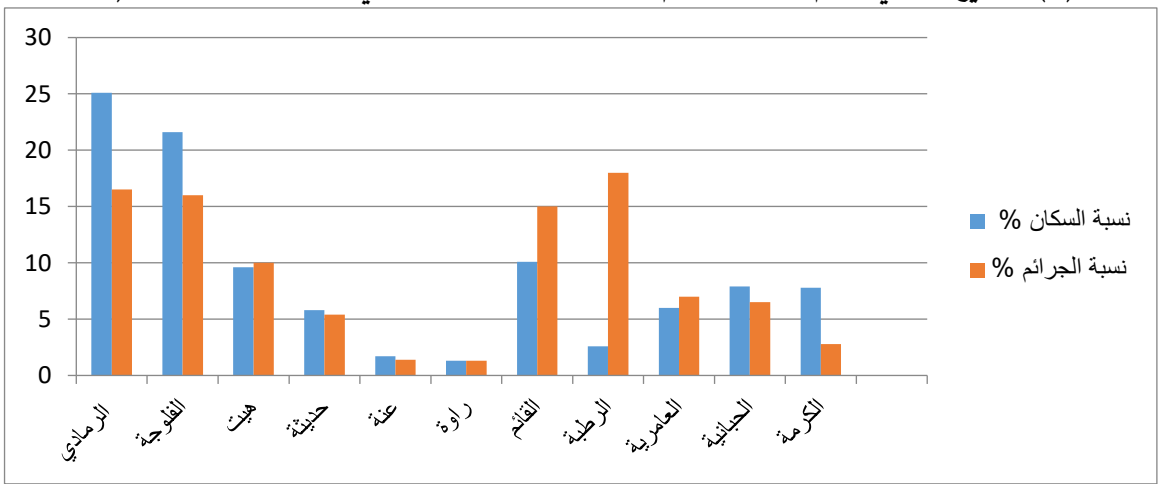

مصدر : الشكل (١) بالاعتماد على بيانات مصدر جدول (٥)يمكن تقسيم الوحدات الإدارية على اربعة فئات كما يأتي:-الفئة الأولى (أقل من ٥ %)جريمة ويندرج في هذه الفئة كلا من قضاء عنة، وراوه، والكرمة، وان نسبة الجرائم فيها (١.٤ / ١.٣ /٢.٨) بالمئة جريمة) كلاً على التوالي وان انخفاض نسبة نتيجة انخفاض نسبة السكان بلغت نسبة السكان في هذه الاقضية (١.٧ / ١.٣ / ٧.٨)على التوالي الفئة الثانية تشمل (من ٥ إلى ١٠ % جريمة) وهي كلا من قضاء حديثة, والعامرية, والحبانية , وبلغت نسبة الجرائم فيها (٥.٤ , ٧ , ٦.٥ , ١٠ %) جريمة كلاً على التوالي وتقابلها نسبة السكان (٥.٨ , ٦ , ٧.٩ , ٩.٦ %) ولوحظ ان حجم الجريمة مقارب لحجم السكان . الفئة الثالثة (من ١٠.١ إلى ١٥٪ جريمة) ويتدرج هذا التصنيف في قضاء القائم فقط حيث (١٥٪) جريمة تقابلها نسبة السكان (١٠.١٪) من مجموع سكان محافظة الانبار على الرغم من أنّها منطقة حدودية الا ان نسبة الجرائم أقل نسبياً من الرطبة كذلك هي الأُخرى منطقة حدودية , والسبب في ذلك ان قضاء القائم مايزال يعاني من الاضطراب والتوتر الأمني بسبب سوريا وعدم الاستقرار الأوضاع الأمنية فيها وكذلك صعوبة الوصول إلى المهربين والتجار مما قلل معدل الجريمة داخل القضاء مقارنة بالرطبة الفئة الرابعة أكثر من (١٥٪ جريمة) وتحت هذا التصنيف الاقضية الأكثر ارتكاب لجرائم المخدرات وفقاً للبيانات من الجهات الرسمية كل من الرمادي والرطبة والفلوجة كلا من الرمادي والفلوجة والرطبة نسبة الجرائم (١٦.٥,١٦ ,١٨ %) يقابلها نسبة السكان(٢٥.١ , ٢١.٦ , ٢.٦ %) إذْ لوحظ ان قضاء الرمادي والفلوجة هما الأعلى نسبة من السكان يقابلها أيضاً نسبة مرتفعة من جرائم المخدرات , والسبب في ذلك إلى تركز السكان بنسبة كبيرة داخل القضاء وانخفاض وضعف أعداد سكان الاقضية الأُخرى كما يعزى ان التطور الاقتصادي والانفتاح الثقافي الذي تشهدهُ المحافظة ولاسيما بعد عودة النازحين واستقرار الأوضاع الأمنية بعد القضاء على داعش في هذه المحافظة , أيضاً تعد مركز للمحافظة ولنشاطاتها الاقتصادية والإدارية والصحية والتعليمية أدت إلى ازدياد وتركز السكان فيها مما ساعد المروجين والتجار لممارسة نشاطهم وتجارتهم فيها , أمّا بالنسبة للرطبة على الرغم من انخفاض عدد السكان فيها الا أنّها عدّت من أكثر الاقضية تسجيل لجرائم

المخدرات ويعزى ذلك موقعها الحدودي مع الدول المجاورة ووجود المنافذ الحدودية بوابة التجارة البرية إلى كلاً من العراق وبلاد الشام والسعودية وتهريب المواد المخدرة مع البضائع داخل وسائط النقل هذا على المستويات الدولية أمّا قضاء الرطبة فانه يرتبط بين كل من محافظة النجف ومحافظة كربلاء وأيضاً هذه المحافظات ارتفعت فيها نسبة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والإدمان عليها لذلك عُدّ موقع قضاء الرطبة الاستراتيجي عامل مهم في تصدر القضاء لارتكاب جرائم ترويج المخدرات , كما ان القوات الأمنية العراقية والأردنية امتازت بضبطها للحدود أكثر من المنافذ الأُخرى مما أدى إلى تقليل نشاط ترويج المخدرات فيها .

٢-**الآثار التعليمية** :إذْ تعد المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات التي لها علاقة بالفرد والأسرة لأنها المرشد والمكمل للأسرة في توجيه وبناء السلوك الاجتماعي للفرد، أثر هذا الجانب التعليمي من خلال هروب وتسرب الطلاب من المدارس وعدم تعاون البيت مع المدرسة فضلا عن الغيابات المتكررة وعدم توافر الأنشطة المحببة بالمدرسة مما يؤدي إلى الفشل في المجال المدرسي والدراسي وعدم ذهابهم إلى المدرسة نتيجة هذه الظاهرة (الجعفراوي , ٢٠١٥, ١٥)وان انتشار هذه الظاهرة أصبح المجتمع قلق على ابنائهُ أكثر من المرحلة السابقة بسبب وجود هذه الظاهرة وكذلك فإنَّ الخطر الحقيقي على حياة الفرد في المجتمع عامة وفي المدرسة بشكل خاص(الشرخي,٢٠١٨, ٩٢) وهناك بعض الدوافع التي جعلت الطلاب يتركون مدارسهم وهي على النحو الآتي – عدم ارتباط المناهج في حاجات المجتمع وغير ملبية لميول الاطفال وهوياتهم وأيضاً ضعف كفاءة المعلم من حيث الإعداد والتدريب وضعف كفاءة الإدارة التعليمية وقصور الاشراف والتوجيه والاعتماد على أساليب التقويم القائمة على الامتحانات التقليدية وقلة المباني وتجهيزات المدارس، الرسوب المتكرر وعدم متابعتهُ من قبل إدارة المدرسة أو ذوي التلاميذ مما يضعف ثقة التلميذ ويفقدهُ المتعة من وجودهُ بالمدرسة بسبب انعدام أو ضعف العمل ما بين المدرسة واهل التلميذ مما يضيع فرصة الوقف على المشكلات التي يعاني منها التلاميذ، قصر اليوم المدرسي والدوام الثلاثي في معظم المدارس وأيضاً انشغال التلاميذ بمجالات عمل مختلفة، عدم احترام شخصية التلميذ وميوله وكذلك فروق الفردية بين التلاميذ.

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة ظاهرة المخدرات في العراق

تسعى الدولة العراقية والمجتمع العربي والغربي إلى وضع استراتيجيات مؤثره لإيجاد الحلول والطرائق المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال استعمال استراتيجيات عدة وفق خطط محدده من قبل المؤسسات المسؤولة في الدولة العراقية ومنها:

١-**الاستراتيجية الأمنية** : تتمثل هذه الاستراتيجية بضبط الحدود الدولية والمحلية, لما لها من دور أساس ومهم لانتشار المخدرات, فعبر طريق جوار العراق الجغرافي تأتي المواد المخدرة وتمر في مناطق صحراوية شاسعة من الصعب تتبعها والسيطرة عليها من أجل حماية المجتمع العراقي ومنع انتشارها لذلك اتجه العراق لوضع ابراج للمراقبة على طول الحدود, لمنع المهربين من التسلل والدخول للعراق، كذلك لجئ العراق إلى وضع كاميرات مراقبة تعمل على الطاقة الشمسية في المناطيد المعلقة في اجواء الحدود من أجل تسجيل ورصد تحركات التجار والمروجين كافة. أمّا فيما يخص ضبط الحدود الداخلية والحدود الإدارية التي تفصل بين مناطق العراق المختلفة اتجه صانع القرار الأمني في العراق إلى تكثيف الجهد الاستخباراتي والأمني لمتابعة التجار والمتعاطين عن طريق اختراق شبكات الاتجار بالمخدرات (العتابي,٢٠٢٠, ١٩٦).

٢-**الاستراتيجية الدينية – الثقافية:** تتمثل هذه الاستراتيجية في تفعيل القيم الدينية والأخلاقية في داخل الاسر العراقية؛ إذ تُعدّ احدى الوسائل الوقائية، وكذلك تفعيل دور علماء ورجال الدين في توعية المجتمعات من هذه الظاهرة كأن يكون تعاطي أو متاجرة سواء أكان عن طريق المساجد والحسينيات أو الكنائس من خلال الخطب العامة والخاصة في ايام الجمعة والاعياد والمناسبات المختلفة أو حتى عن طريق البرامج الدينية وغيرها من الوسائل الأُخرى المتنوعة والمتاحة ولاسيما وان المخدرات بجميع أنواعها مدرجة تحت (الخبائث) وذلك لأثارها المدمرة على المجتمع وأفرادهُ مثلها مثل الخمر التي حرمتها الديانات السماوية الرئيسة الثلاثة (الإسلامية , المسيحية , اليهودية) إذْ إنَّ المخدرات من ضمن المحرمات وان قاعدة دفع المضار تكفي لتحريم هذه الظاهرة أو تناولها أو المتاجرة بها (إبراهيم,٢٠٢١ , ١١) . وتسعى المؤسسات الدينية إلى تعميق المبادئ الإنسانية الأخلاقية وكذلك الضوابط النفسية والاجتماعية من أجل ان يكون الفرد معافى في هذه الدنيا من دون الاتجاه إلى الانحراف وتتمثل بالإرشادات الدينية القائمة على مجموعة من الأسس الأخلاقية والروحية أيضاً , الوعظ الديني الذي يقوم به علماء الدين في المساجد وخطب الجمعة وكذلك في الأحاديث الدينية في جميع المناسبات وأيضاً عبر وسائل الإعلام كالتلفزيون والاذاعة . وكلما كان الواعظ الديني مؤثر وجاد يستمع إليْه أفراد المجتمع , ان تعليمات ديننا الإسلامي لها دور كبير في الحد من انتشار ما يخالف عقيدتنا الإسلامية ومنها تناول العقاقير المخدرة ومن ثم ايجاد الوعي الذي يدرك من خلالهُ المخاطر الناتجة من تعاطي وإدمان المخدرات (الغريري , ٢٠١٩ , ٧٣)و ان للكنيسة بالنسبة للديانة المسيحية لا تقل اهميتها ودورها عن المساجد إذْ إنّها قادرة على نشر الوعي الثقافي وطرائق المعالجة وتجنب الوقوع في إدمان المخدرات

(اسماعيل,٢٠١٦ , ٢٨٤). كما يجب على المؤسسات التعليمية المختلفة (المدراس, المعاهد , الجامعات) ان تنبه طلبتها إلى مخاطر التعاطي المواد المخدرة واثارها السلبية على الفرد والمجتمع .كما ينبغي على المؤسسات الثقافية والإعلامية تنبيه أفراد المجتمع إلى تلك المخاطر عن طريق تنظيم الندوات وورش العمل والبرامج التلفزيونية وغيرها .لاشك ان وضع خطط استراتيجية دينية وثقافية ستصب في مواجهة الظاهرة والتقليل من مخاطرها المتعددة .

٣- **الاستراتيجية الاقتصادية:** تُعد من الاستراتيجيات المهمة والمؤثرة فالاقتصادي يؤثر بشكل مباشر في سلوك الأفراد في توجههم نحو التعاطي والاتجار معاً. إذْ يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة في بعض الأحيان إلى توجه الأفراد نحو ذلك قد لاتستطيع معظم الدول في العالم عامة والعراق خاصة من منع الا ما نسبتهُ ١٥٪ من المخدرات التي تدخل إلى بلادها لذلك فيكون من خلال الفرد نفسهُ ويؤكد على العلاج والتخلص من إدمان المخدرات كأولوية في مكافحة هذه الظاهرة لذلك أصبحت المشكلة قيد الدراسة من المشاكل المهمة في وقتنا الحاضر وازدادت نتيجة ازدياد أعداد السكان ولاسيما في مراكز المدن الكبرى وضمن القطاعات الحكومية وذلك لعدم قدرة الدولة على التوظيف أو التعيين لفئة الشباب وعدم إدارة الموارد بشكل منظم وأيضاً بسبب تدهور القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية .إذْ أدى ذلك إلى ظهور وانتشار البطالة بسبب غياب القدرة الحكومية لذلك يتطلب وضع استراتيجية خاصة في هذه المجالات والا سوف تزداد انتشار الجرائم في المحافظات العراقية كافة وبدءاً من مراكز المدن إلى الأقضية والنواحي إذْ إنَّ تجارة المخدرات سوف يوفر الكثير من الموارد وتعد دخل للعديد من الذين يتاجرون ويعملون بها إذْ إنَّ للبطالة أثر في خلق جو ومناخ لحدوث الجريمة .ويشير (تقرير المراقبة الدولية للمخدرات لعام ٢٠١٨ الفصل الأوَّل العواقب الاقتصادية لمتعاطي المخدرات) إذَا يجب وضع استراتيجيات مهمه تضعها الدولة لمعالجة الواقع الاقتصادي المتردي للفئات المختلفة :تفعيل الدور الأمني في القضاء على التجار والمهربين لهذه المادة هنا يكون للدولة دور رئيس في مكافحة تصنيع وزراعة وترويج هذه المادة وهذه تكون الأولوية بالنسبة للدول التقليل من اضرار المخدرات على اقتصاد الدول.فرض الغرامات المالية الثقيلة بحق كل شخص متعاطي أو يتاجر بها كونها جريمة يحاسب عليها القانون العراقي وهكذا فإنَّ التخوف من عدم سداد المبالغ النقدية ومن ثمَّ دخول السجن إذْ يكون ذلك حافز على التقليل من هذه الظاهرة .التوجيه بتوافر برامج وقائية علاجية من تعاطي المخدرات من أجل خلق مجتمع وأسر متماسكة خالية من هذه الظاهرة فهذه البرامج تعمل على جعل الشباب يمارسون مهارات تساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة وهنا دور الدولة في أخذ هذه المنحنيات بشكل جدي وفوري وتوافر مراكز رعاية خاصة لإدمان المخدرات إذْ تكون مسؤولة عن إعداد برامج التأهيل والاندماج في المجتمع لهؤلاء الاشخاص ويكون الدعم من خلال الأسرة وأيضاً دعم المجتمع لهؤلاء المدمنين ليستطيعُ التخلص من إدمان المخدرات ويتم تحديد برامج لتدريب المهني لشباب في هذه الفترة لمراحل عمرهم لانهم يكونون معرضين للبطالة والتشرد وأيضاً الحرمان من التعليم ويكون ذلك عن طريق توافر مشاريع تطوعية مهنية ومنح التعليم والدراسة مجاناً لهم . وان انتشار ظاهرة المخدرات والإدمان في مجتمعنا العراقي بوجه خاص والعالم بوجه عام قد يؤدي إلى الانعكاس سلباً على المستويات المعيشية للأسر وأيضاً انهيار البنى التحتية للمجتمعات ويشكل تدهور الأوضاع الاقتصادية في بلدان العالم كافة واشغال الشباب في برامج تأهيلية اصلاحيه من أجل القضاء على هذه الظاهرة (رباح،٢٠٠٨). وأيضاً فيما يتعلق بضرورة زيادة الانفاق الحكومي لكي تنتقل الدولة من الجانب الاقتصادي إلى مكافحة هذه الظاهرة إذْ تؤدي عدم الزيادة في الدخل إلى استخدامها في زياده دخولهم اليومي (منصور،١٩٩٣، ٢٨) أمّا في حاله الركود والكساد الاقتصادي والبطالة تؤدي إلى اندفاع المتعاطين للحصول على الأموال وبطرائق غير مشروعة مما يؤدي إلى تفاقم الظاهرة وزيادة خطورتها على الأفراد والمجتمع ومن ثمَّ التأثير على استقرار الدولة (جابر ،٢٠٠١، ٥٥٤).

٤-**الاستراتيجية الإعلامية:** الاستراتيجية هنا تتضمن مجموعة من السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة في تحقيق الأهداف في أقل وقت وبأقل جهد وقد تركزت هنا في محاوله للبحث عن حلول لهذه الظاهرة التي قد تهدد كيان المجتمع العراقي ككل ودور وسائل الإعلام في حل هذه المشكلة ذات أهمية فعاله في مجابهه هذه المشكلة من خلال برامجها التثقيفية وأيضاً التنموية لتحقيق ثقافه اجتماعية إذْ تساعد على ابعاد الأفراد عن بيئة المخدرات وأيضاً تهتم بإصلاح هؤلاء الأشخاص إذْ تضع حدا لهذه الدوافع وان نشر المخدرات يعد جزءا من مخطط استعماري الهدف منه القضاء على فئه الشباب وان بهذه الوسائل الحديثة أصبح عالمنا اليوم هو عبارة عن قرية صغيرة إذْ أصبح الإنسان وهو جالس في منزله يطلع على جميع الأحداث من الشرق إلى الغرب ومن خلال الإعلام الفضائي الذي أصبح متطور ومواكب للعصر (مصطفى ,٢٠٠٧) إذْ يكون لهُ دور في تثقيف المواطن واعطائه بعض التعليمات التي تمنعه من ممارسة هذا السلوك لذلك على وسائل الإعلام العراقية ان يكون لها دور مؤثر في المجتمع العراقي الا أنَّهُ من الملاحظ لم يكن بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهُ والجدير بالذكر ان وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة دور واثر واضح لما تقوم بنشرهُ من مواد تربوية تعليمية وإرشادية للمجتمع، كما للتلفزيون أثر واضح لما يقوم ببثه من مواد تربوية، وتعليمية، وإخبارية

مهمة(نجار، ١٩٩٩ ,٩٦)بالمقابل كان للإعلام الغربي آثار سلبية على المجتمع من خلال تصويرهُ لحالة المتعاطي من فرح وسرور ونشوة وسعادة والشعور بالقوة وحل كل مشاكلهُ وحتى مساعدتهُ على النسيان (الجوهري ، آخرون، ٢٠١٢ ، ٣٨٢)وهنا يكون للإعلام دور في القضاء على هذه الظاهرة و التقليل منها من خلال ما يأتي تستطيع وسائل الإعلام من علاج الكثير من حالات الإدمان وبيان مشاكل وطبيعة تأثيرها والتصدي لهذه الجرائم إذْ إنَّ لهذه الوسائل الأثر في بيان الآثار الآنية والمستقبلية للمتعاطين إذْ تبين لهم أنّها قادره على قتل الروح الإنسانية وروح العمل والابداع وارتكاب الجرائم وارباك القوانين.– أنْ يكون لوسائل الإعلام دور في تفعيل القضاء، والقانون، والأجهزة الأمنية لفرض شتى أنواع العقوبات بحق المجرمين .– حث وزارة الثقافة وشبكة الإعلام العراقي على إنتاج الأفلام الوثائقية والمسلسلات لما لها من أثر في توجيه الفرد على اصلاح نفسهُ والاقلاع عن ارتكاب الجرائم .– إعداد ورشات عمل تشترك فيها المؤسسات ذات العلاقة (الدينية – والأمنية – والجامعية) يتم من خلالها توعية الشباب في هذه الأزمة ويتم من خلال الوسائل الإعلامية بأنواعها كافة وانشاء مواقع الكترونيه تحتوي معلومات توعوية للمجتمع .– على وسائل الإعلام ومن خلال برامجها المتنوعة استضافة الشخصيات والقدوات الحسنة في المجتمع لتنمية القيم الأخلاقية النبيلة التي يظهر بها المجتمع.

٥– **الاستراتيجية القانونية** : ان لانتشار ظاهرة المخدرات شكل تحدياً خطيراً للدول؛ كونها ظاهرة لها ابعاد مختلفة سواء أكانت صحية، أو اقتصادية، أو أخلاقية، أو امنية، لا تتعلق بدولة واحدة بل أنّها شملت الدول كافة عربية أو عالمية فإنَّ معظم الدول لا تتمكن وحدها من المكافحة أو التصدي لهذه الآفة الخطيرة من أجل الحد أو التقليل من أنتشارها وأن للآليات والاستراتيجيات القانونية سواء أكانت محلية، أو إقليمية، أو دولية، الدور الفاعل والمؤثر في مواجهة هذه الجريمة طبقاً للوسائل الرقابية والعلاجية والوقائية والقانونية لتجفيف منابعها وفرض اقسى العقوبات بحق مرتكبيها والمتاجرين والمتعاطين بها وبأقسى العقوبات القانونية وان هذه المشكلة لم تعد فردية تخص دولة واحدة بعينها انما أصبحت جريمة دولية أيضاً عابرة للحدود الوطنية مما يجب على المجتمع الدولي وضع قواعد قانونية رادعة في الأنطقة الوطنية، والإقليمية، والدولية وأيضاً تكثيف التعاون فيما بينهم في المجالات كافة من أجل مكافحتها وايقاف ترويجها وانتشارها وبجميع الوسائل القانونية الصارمة لذلك يسعى المشرع العراقي إلى مكافحة هذه الظاهرة إذْ لم يغفل عن تجريم أي نوع من أنواع التعامل بالمخدرات، وتبلور ذلك عن مجموعة من القوانين العراقية إذْ فرض عقوبات صارمة لمن يتعاطها وان المشرع العراقي هو السباق في هذا النطاق في تشريع قوانين خاصة بالمخدرات ومكافحتها وتقليل مخاطرها والحد منها لأفراد المجتمع وعلى الرغم من التدابير القانونية التي اقرها الدستور العراقي الا أنّها تحتاج إلى مراجعة دورية من قبل فقهاء القانون كي تكون مواكبة لتطور الظاهرة ومخاطرها التي تزداد بمرور الزمن .(الحسيني,٢٠٢٤)

واهم تلك القوانين يمكن ايجازها

١– قانون منع زراعة الافيون والحشيش في العراق عام ١٩٣٣ وسمي بقانون المرقم(١٢) لسنة ١٩٣٣ الملغي .

٢– قانون العقاقير الخطرة المرقم (٤٤) لسنة ١٩٣٨الملغي.

٣– قانون المخدرات المرقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ الملغي.

٤– قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل إذْ نص على أنَّهُ إذَا كان فقد الإدراك أو الإرادة الناتجة عن تناول هذه المواد باختيارهُ عوقب على الجريمة ومن هذه المادة نرى مدى اهتمام المشرع العراقي بأهمية مكافحة هذه الظاهرة وتجديد العقوبات على مرتكبيها في ظل هذه القوانين.

٥– أحدث التشريعات العراقية لمكافحة هذه الظاهرة هو قانون المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ إذْ كان هدف القانون العمل على تطوير سلطات الدولة المختصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استعمالها فضلاً عن وضع التدابير الوطنية ومكافحة المتاجرين بها والحد أو التقليل من تفشيها وعمل الاتفاقيات الإقليمية والدولية لضمان سلامة التداول بالمخدرات واتخاذ الآليات العلاجية الوقائية لمتعاطيها.

الاستنتاجات

بناءً على المعطيات التي قدمها البحث توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها

١– إنَّ ظاهرة المخدرات في العراق انتشرت بشكل تدريجي نتيجة الفراغ الأمني والأحداث والتي اعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

٢– إنَّ الظاهرة قيد الدراسة كانت محدودة جداً قبل الغزو الأمريكي للعراق لأسباب أمنية بحتة.

٣– هناك أسباب عديدة أمنية، واقتصادية، واجتماعية وغيرها أدت إلى تنامي الظاهرة في العراق.

٤– للظاهرة آثار / تداعيات خطيرة على العراق بينتها الدراسة بشكل مفصل .

٥- نتيجة لتداعيات التي احدثتها الظاهرة في العراق لابد من وضع خطط استراتيجية لمواجهة الظاهرة والحد من خطورتها وهذا يتطلب تظافر الجهود الأمنية والمجتمعية مع المؤسسات ذات العلاقة كافة لمواجهة الظاهرة.

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي قدمتها الدراسة يوصي البحث بالآتي :

١. العمل على وضع خطط استراتيجية وطنية لمعالجة ولمكافحة هذه الظاهرة من خلال ايجاد حلول اقتصادية، و امنية، أو اجتماعية فعالة.

٢. معالجة ليس فقط مشكلة المخدرات وانما الانحراف وأسبابه التي تؤدي إلى اندفاع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم عن طريق توافر فرص العمل من أجل تحسين أوضاع المعيشة .

٣. يجب توفير أعداد من المرشدين الاجتماعيين لما لهم الدور الأساس في التوعية بمخاطر هذه الظاهرة في معظم المؤسسات أياً كانت اجتماعية، رياضية، مدرسية .

٤. توافر أفضل الاماكن والمستشفيات الحكومية للمتعاطين وذلك من خلال تأمين وسائل كافية لحل هذه المشكلة ومنها كوادر طبية تكون متخصصة في معالجة الإدمان وأجهزة حديثة لفحص الدم وتكون حكومية .

٥. إنّ هذه المشكلة يجب ان تكون لها محاكم خاصة ومرتبطة بأجهزة مكافحة المخدرات .

٦. تُدرس هذه الظاهرة في البرامج الدراسية وايجاد الحلول لها في أقسام الكليات كلاً من فروع علم النفس والاجتماع، والطب، والآداب، والتربية .

٧. متابعة كلاً من التجمعات والتنظيمات الإجرامية والاشخاص التابعين لهم ومراقبتهم لمنعهم من ترويج المخدرات وتوقيفهم في المحاكم .

٨. اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار الظاهرة من خلال منافذ الحدودية العراقية وخاصة الإيرانية ودول الخليج عن طريق التقنيات المتطورة من أجهزة المراقبة وأجهزة الانذار المبكر الحديثة .

٩. إيجاد وسائل إعلاميه حديثة لكشف المتعاطين وايجاد وسائل لهم قد تكون داعم نفسي من أجل التخلص من هذه الظاهرة .

١٠. ايجاد أو العمل على سن قوانين جديدة متعلقة بالحد من هذه الظاهرة لتكون رادع شديد العقوبة على التجار المروجين للمخدرات .

المصادر

١. إبراهيم, أحمد مازن,(٢٠٢١):التعاون الدولي لمكافحة المخدرات , ط١, الاسكندرية, دار الفكر الجامعي.

٢. أبو زهرة, محمد.(١٩٩٨).الجريمة والعقوبة للفقه الإسلامي, القاهرة, دار الفكر العربي.

٣. اسماعيل, عماد فتاح,(٢١٦):مكافحة تعاطي المخدرات بين العلاج والتحريم دراسة مقارنة , ط١, مصر, مكتب الجامعي الحديث .

٤. الاصفر, أحمد عبد العزيز , (٢٠٠٥):عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات المجتمع العربي, الرياض, اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥. البار, محمد علي,(٢٠٠٩):الخطر الداهم , دمشق, دار العلم .

٦. البدانية, ذياب موسى,(٢٠٠٦):الشباب والانترنيت والمخدرات ,ط١,الرياض,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٧. البغدادي ,أحمد مبارك,(١٩٨٩):احكام السلطانية والولايات الدينية,ط١,الكويت,دار ابن قتيبة.

٨. جابر, حسن محمد ,(٢٠٠١):المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر, بيروت, دار الحوار.

٩. الجعفراوي, ايناس,(٢٠١٥):الوقاية والعلاج من الإدمان دليل الأسرة ,ط١,بغداد .

١٠. الجوهري, محمد محمود, الشمري, عدي محمود,(٢٠١١):المشكلات الاجتماعية ,ط١, الأردن, دار الميسرة.

١١. حجازي ,أحمد حمدي,(١٩٩٢):برنامج ارشاد علاجي للمراهقين والأحداث ضد تعاطي المخدرات والمسكرات في الاصلاحات ومراكز اعادة التأهيل ,الرياض, المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

١٢. الحسني, مسلم طاهر حسون,(٢٠٢٤):مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي ,جامعة كربلاء ,مركز الدراسات الاستراتيجية.

١٣. حسين, عبادة سعيد,(٢٠١٢):البطالة في الاقتصاد العراقي, أسبابها وسبل معالجتها ,مجلد٤ ,عدد ٨,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

١٤. الدمرداش, عادل,(١٩٨٢):الإدمان مظاهرة وعالجهُ,ط١,الكويت,عالم المعرفة.

١٥. الدين , عصام نور , ٢٠٠٨:معجم نور الدين الوسيط(عربي),ط١,لبنان,دار الكتب.

١٦. الراشد, يوسف عبد الحميد,(٢٠١٢): جريمة المخدرات افة تهدد المجتمع الدولي , ط١, الأردن, دار قاصد للنشر والتوزيع.
١٧. رباح, عثمان, (٢٠٠٨):الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية , بيروت, منشورات الحلبي الحقوقية.
١٨. الرميح, صالح بن ارميح, (٢٠٠٤):الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات وتأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية.
١٩. الزراد, فيصل محمد, (٢٠٠٩):الإدمان على الكحول والمخدرات , ط١ , لبنان, دار العلم.
٢٠. الزيادي, حسين عليوي ناصر,(٢٠١٥): جغرافية الجريمة مبادئ واسس,ط١,سوريا,دار الحصاد.
٢١. السعدي, حميد ,(١٩٧٦):شرح قانون العقوبات الجديد,ط١,بغداد,دار الحرية للطباعة.
٢٢. سعيد, ناصر صالح,(٢٠١٠):دور المرشد النفسي المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من افة المخدرات ,عدد ٢٦-٢٧,مجلة البحوث التربوية والنفسية.
٢٣. سليماني ,فتحي,(٢٠١٢):الإدمان على المخدرات واثرهُ على الوسط الاسري ,رسالة ماجستير ,جامعة وهران, جزائر, كلية العلوم الاجتماعية.
٢٤. الشاذلي, فتوح عبدالله,(١٩٩٨):قانون العقوبات ,القسم العام, الكتاب الأوَّل, اوليات القانون الجنائي النظرية العامة للجريمة, الاسكندرية, دار المطبوعات الجامعية.
٢٥. الشرخي, نسرين جواد,(٢٠١٨):دور المؤسسات التربوية للوقاية من المخدرات (المدرسة نموذجاً)المؤتمر السنوي يوم الصحة النفسية ,جامعة بغداد كلية التربية للبنات.
٢٦. شعبان, صباح,(١٩٨٤):جرائم المخدرات ,دراسة مقارنة,ط١,لبنان.
٢٧. صالح, ايناس محمد, الحياني, بردان,(٢٠٢١):التحليل المكاني لأسباب الطلاق في محافظة الانبار لعام ٢٠١٨,عدد ٢,بحث غير منشور ,مجلة جامعة الانبار.
٢٨. صبري, ماهر اسماعيل,(١٩٩٨):إدمان المخدرات ,ط١,الرياض, مكتب التربية العربية لدول الخليج العربي.
٢٩. عبد الحميد, شاكر,(١٩٩٣):المخدرات واثارها البيئية من الناحية العلمية ,الرياض, مكتب التربية العربي للدول الخليج.
٣٠. عبد الفتاح, سارة, أبو زيد, خالد,(٢٠٢٤):العوامل المرتبطة في تعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي والتخطيط لمواجهتها ,مصر.
٣١. عبد اللطيف, ارشاد أحمد,(١٩٩١):الآثار الاجتماعية تعاطي المخدرات تقدير المشكلة وسبل العلاج والوقاية, الرياض, دار النشر مركز الدراسات الأمنية والتدريب.
٣٢. العتابي, علي عبد الهادي عبد علي,(٢٠٢٠):التباين المكاني والزماني لانتشار ظاهرة المخدرات في محافظة ذي قار دراسة في جغرافية الجريمة ,عدد ٥٢,مجلة دراسات تربوية.
٣٣. العمر, مضر خليل, الموفي, محمد أحمد عقلة, (١٩٩٩): جغرافية المشكلات المجتمعية , ط١, الأردن, دار الكندي للنشر والتوزيع.
٣٤. الغريب, عبد العزيز بن علي,(٢٠٠٦):ظاهرة العودة للإدمان في المجتمع العربي ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣٥. الغريري, عدنان محمود,(٢٠١٩):المخدرات والسموم والمسكرات حال عاجل وموت نازل دراسة قانونية فقهية وقائية دولية, بغداد, مكتبة الصباح.
٣٦. فتحي, محمد,(٢٠٠٤):الإدمان والمخدرات , ط١, مصر, دار الفجر للنشر والتوزيع .
٣٧. القذافي, رمضان محمد,(١٩٩٩):علم النفس الفسيولوجي, مصر, المكتب الجامعي الحديث.
٣٨. قماز, فريدة ,(٢٠٠٩):عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات, رسالة ماجستير غير منشورة ,الجزائر.
٣٩. كاظم, ضفاف كامل,(٢٠٢٢):ظاهرة المخدرات واثرها على الأمن الوطني العراقي, مجلد ١-٢,عدد ١٣,جامعة بغداد, مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ,مجلة كلية القانون والعلوم السياسية.
٤٠. الكربولي, غازي عبود,(٢٠٢٣):التحليل المكاني لجرائم المخدرات لمحافظة الانبار, رسالة ماجستير غير منشورة .
٤١. كرم, عبد الواحد كرم, (١٩٨٧):معجم المصطلحات القانونية,ط١,لبنان,عالم الكتب.
٤٢. الكندي, سعد, (٢٠١٨): انتشار المخدرات في العراق, جامعة كربلاء, مركز الدراسات الاستراتيجية.
٤٣. مثاقبة, محمد أحمد ,(٢٠٠٧):الإدمان على المخدرات ,ط١,عمان,دار الشرق للنشر والتوزيع.
٤٤. المجالي, قاسم ,(١٩٩٣):المخدرات افة خطيرة تهدد الفرد والمجتمع, مجلد ٢,العدد الأوَّل, الأردن, مجلة مؤتة.

٤٥.المشرق, عبد الاله عبدالله, الجوادي, الرياض بن علي,(٢٠١١):المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة ,ط١,الرياض.

٤٦.مصطفى, عدنان ياسين,(٢٠٠):الأمن الإنساني على مفترق طرق , بغداد, بيت الحكمة.

٤٧.مصطفى, عدنان ياسين,(٢٠١٨):المخدرات والأمن الإنساني في العراق ,العراق.

٤٨.منصور, محمد عباس,(١٩٩٣):العمليات السرية لمجال مكافحة المخدرات ,الرياض ,المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤٩.المهندي ,خالد حمد,(٢٠١٣):المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي, قطر ,وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات دار المنارة للاستشارات القانونية.

٥٠.موسى, جاني سالم, وآخرون,(٢٠٠٥):المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية, الرياض, اكاديمية نايف للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية.

٥١.نجار, نزار ,(١٩٩٩):الغزو الثقافي ,العدد ٣٠٤,مجلة الوقف الادبي.

٥٢.النجمي, محمد بن يحيى,(٢٠٠٤):المخدرات واحكامها في الشريعة الإسلامية ,الرياض ,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥٣.الهاشمي, حميد,(٢٠٠٢):تعاطي المخدرات لمحة عامة ومنظور اجتماعي, العراق.

٥٤.وزارة الداخلية, قيادة شرطة محافظة البصرة,(٢٠١٧):دراسة حول النزلاء والمحكومين وفق مادة ١٤ مخدرات في سجن البصرة .

٥٥.اليوسف, شعاع,(٢٠٠٦):التقنيات الحديثة فوائد واضرار دراسة التأثيرات السلبية على صحة الفرد ,ط١,العدد ١١٢,قطر,سلسلة كتاب الامة سنة السادسة والعشرون الدوحة قطر.

Sources

1. Ibrahim, Ahmed Mazen, (2021): International Cooperation to Combat Drugs, 1st ed., Alexandria, Dar Al Fikr Al Jami.
2. Abu Zahra, Muhammad. (1998). Crime and Punishment in Islamic Jurisprudence, Cairo, Dar Al Fikr Al Arabi.
3. Ismail, Imad Fattah, (216): Combating Drug Abuse between Treatment and Prohibition, a Comparative Study, 1st ed., Egypt, Modern University Office.
4. Al Asfar, Ahmed Abdel Aziz, (2005): Factors in the Spread of the Phenomenon of Drug Abuse in Arab Society, Riyadh, Naif Arab Academy for Security Sciences.
5. Al Bar, Muhammad Ali, (2009): The Imminent Danger, Damascus, Dar Al Ilm.
6. Al Badania, Dhiab Musa, (2006): Youth, the Internet and Drugs, 1st ed., Riyadh, Naif Arab University for Security Sciences.
7. Al-Baghdadi, Ahmed Mubarak, (1989): The Rulings of Sultanate and Religious States, 1st ed., Kuwait, Dar Ibn Qutaybah.
8. Jaber, Hassan Mohammed, (2001): The General Objectives and Contemporary Ijtihad, Beirut, Dar Al-Hiwar.
9. Al-Jafrawi, Enas, (2015): Prevention and Treatment of Addiction, Family Guide, 1st ed., Baghdad.
10. Al-Jawhari, Mohammed Mahmoud, Al-Shammari, Adi Mahmoud, (2011): Social Problems, 1st ed., Jordan, Dar Al-Maysarah.
11. Hijazi, Ahmed Hamdi, (1992): Therapeutic Guidance Program for Adolescents and Juveniles Against Drug and Alcohol Abuse in Corrections and Rehabilitation Centers, Riyadh, Arab Center for Security Studies and Training.
12. Al-Hassani, Muslim Taher Hassoun, (2024): Confronting Drug and Psychotropic Substances Crimes in Iraqi Legislation, University of Karbala, Center for Strategic Studies.
13. Hussein, Obada Saeed, (2012): Unemployment in the Iraqi Economy, Its Causes and Ways to Address It, Volume 4, Issue 8, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences.
14. Al-Damardash, Adel, (1982): Addiction: A Manifestation and Its Treatment, 1st ed., Kuwait, World of Knowledge.
15. Al-Din, Issam Nour, 2008: Nour Al-Din Al-Wasit Dictionary (Arabic), 1st ed., Lebanon, Dar Al-Kutub.
16. Al-Rashed, Youssef Abdul Hamid, (2012): Drug Crime: A Scourge Threatening the International Community, 1st ed., Jordan, Qased Publishing and Distribution House.
17. Rabah, Othman, (2008): A Brief Introduction to Drug and Psychotropic Substances Cases, Beirut, Al-Halabi Legal Publications.
18. Al-Rumaih, Saleh bin Armaih, (2004): The family and its role in preventing drugs and the impact of drugs on social cohesion, Naif Arab University for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia.

19. Al-Zarrad, Faisal Muhammad, (2009): Addiction to alcohol and drugs, 1st ed., Lebanon, Dar Al-Ilm.
20. Al-Ziyadi, Hussein Aliwi Nasser, (2015): The geography of crime, principles and foundations, 1st ed., Syria, Dar Al-Hasad.
21. Al-Saadi, Hamid, (1976): Explanation of the new penal code, 1st ed., Baghdad, Dar Al-Harba for printing.
22. Saeed, Nasser Saleh, (2010): The role of the psychological counselor in educational institutions to protect youth from the scourge of drugs, No. 26-27, Journal of Educational and Psychological Research.
23. Sulaimani, Fathi, (2012): Drug addiction and its impact on the family environment, Master's thesis, University of Oran, Algeria, Faculty of Social Sciences.
24. Al-Shazly, Fattouh Abdullah, (1998): Penal Code, General Section, Book One, Criminal Law Basics, General Theory of Crime, Alexandria, University Publications House.
25. Al-Sharkhi, Nisreen Jawad, (2018): The role of educational institutions in preventing drugs (school as a model), Annual Conference on Mental Health Day, University of Baghdad, College of Education for Girls.
26. Shaaban, Sabah, (1984): Drug crimes, a comparative study, 1st ed., Lebanon.
27. Saleh, Enas Muhammad, Al-Hayani, Bardan, (2021): Spatial analysis of the reasons for divorce in Anbar Governorate for the year 2018, Issue 2, unpublished research, Anbar University Journal.
28. Sabry, Maher Ismail, (1998): Drug Addiction, 1st ed., Riyadh, Arab Bureau of Education for the Gulf States.
29. Abdel Hamid, Shaker, (1993): Drugs and their Environmental Effects from a Scientific Perspective, Riyadh, Arab Bureau of Education for the Gulf States.
30. Abdel Fattah, Sarah, Abu Zaid, Khaled, (2024): Factors Associated with Drug Abuse among University Youth and Planning to Confront Them, Egypt.
31. Abdul Latif, Irshad Ahmed, (1991): Social effects of drug abuse, estimating the problem and ways of treatment and prevention, Riyadh, Security Studies and Training Center Publishing House.
32. Al-Attabi, Ali Abdul Hadi Abdul Ali, (2020): Spatial and temporal variation in the spread of the drug phenomenon in Dhi Qar Governorate, a study in the geography of crime, No. 52, Educational Studies Journal.
33. Al-Omar, Mudar Khalil, Al-Mofi, Muhammad Ahmad Aqla, (1999): Geography of societal problems, 1st ed., Jordan, Dar Al-Kindi for Publishing and Distribution.
34. Al-Gharib, Abdul Aziz bin Ali, (2006): The phenomenon of returning to addiction in Arab society, Naif Arab University for Security Sciences.
35. Al-Ghariri, Adnan Mahmoud, (2019): Drugs, toxins and intoxicants, an urgent situation and imminent death, a legal, jurisprudential and preventive international study, Baghdad, Al-Sabah Library.
36. Fathi, Muhammad, (2004): Addiction and Drugs, 1st ed., Egypt, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
37. Al-Qadhafi, Ramadan Muhammad, (1999): Physiological Psychology, Egypt, Modern University Office.
38. Qammaz, Farida, (2009): Risk Factors and Prevention of Youth Drug Abuse, Unpublished Master's Thesis, Algeria.
39. Kazem, Dhifaf Kamel, (2022): The Phenomenon of Drugs and Its Impact on Iraqi National Security, Volume 1-2, Issue 13, University of Baghdad, Center for International Strategic Studies, Journal of the College of Law and Political Science.
40. Al-Karbouli, Ghazi Abboud, (2023): Spatial Analysis of Drug Crimes in Anbar Governorate, Unpublished Master's Thesis.
41. Karam, Abdul Wahid Karam, (1987): Dictionary of Legal Terms, 1st ed., Lebanon, Alam Al-Kutub.
42. Al-Kindi, Saad, (2018): The spread of drugs in Iraq, University of Karbala, Center for Strategic Studies.
43. Mathaqbah, Muhammad Ahmad, (2007): Drug addiction, 1st ed., Amman, Dar Al-Sharq for Publishing and Distribution.
44. Al-Majali, Qasim, (1993): Drugs are a serious scourge that threatens the individual and society, Volume 2, Issue 1, Jordan, Mu'tah Magazine.
45. Al-Mashreq, Abdul-Ilah Abdullah, Al-Jawady, Riyadh bin Ali, (2011): Drugs and psychotropic substances, causes of abuse and methods of confrontation, 1st ed., Riyadh.
46. Mustafa, Adnan Yassin, (200): Human security at a crossroads, Baghdad, Bayt Al-Hikma.
47. Mustafa, Adnan Yassin, (2018): Drugs and human security in Iraq, Iraq.
48. Mansour, Mohammed Abbas, (1993): Secret operations in the field of combating drugs, Riyadh, Arab Center for Security Studies and Training.

49. Al-Mohannadi, Khaled Hamad, (2013): Drugs and their psychological, social and economic effects in the Gulf Cooperation Council countries, Qatar, Studies and Research Unit, Criminal Information Center for Combating Drugs, Dar Al-Manara for Legal Consultations.
50. Musa, Jani Salem, and others, (2005): The Arabic Dictionary of Narcotic Substances and Psychotropic Drugs, Riyadh, Naif Academy for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia.
51. Najjar, Nizar, (1999): Cultural Invasion, Issue 304, Al-Waqf Al-Adabi Magazine.
52. Al-Najmi, Mohammed bin Yahya, (2004): Drugs and their provisions in Islamic law, Riyadh, Naif Arab University for Security Sciences.
53. Al-Hashemi, Hamid, (2002): Drug abuse, an overview and a social perspective, Iraq.
54. Ministry of Interior, Basra Governorate Police Command, (2017): A study on inmates and convicts under Article 14 of the Drugs Law in Basra Prison.
55. Al-Youssef, Sha'a, (2006): Modern technologies, benefits and harms, a study of the negative effects on the health of the individual, 1st ed., No. 112, Qatar, Book of the Nation Series, Year Twenty-Six, Doha, Qatar.